عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

مادورو يتهم الـ«سي آي إيه» بإعداد «مؤامرة» للإطاحة به

كراكاس ـ أ.ف.ب: طالب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو حكومات الولايات المتحدة والمكسيك وكولومبيا بتوضيحات حول تورطها المفترض في مؤامرة تعدها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي آي إيه) للاطاحة به. وقال مادورو خلال مراسم عسكرية «أطالب الرئيس ترامب بتوضيح الكلام الوقح والتدخل من قبل مدير السي آي إيه التي تظن أنها حكومة العالم». واتهم مادورو مدير السي آي إيه مايك بومبيو مباشرة بالقول إن واشنطن «متواطئة بشكل مباشر مع المكسيك وكولومبيا لاطاحة حكومة فنزويلا».

الدوحة تعلن عن «مناورات أميركية ـ تركية ـ قطرية» قريباً

الدول المقاطعة تعلن ثاني «القوائم الإرهابية».. وقطر: الحوار بعد رفع الحصار

عواصم ـ وكالات: أعلنت مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، أنه في إطار التزامها الثابت والصارم بمحاربة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله وملاحقة المتورطين فيه ومكافحة الفكر المتطرف وحواضن خطاب الكراهية واستمرارا للتحديث والمتابعة المستمرين، فقد تم تصنيف 9 كيانات و9 أفراد تضاف إلى قوائم الإرهاب المحظورة لديها تدعمها قطر وهى كالتالي:

أولا: الكيانات

1 ـ مؤسسة البلاغ الخيرية/ اليمن.
2 ـ جمعية الإحسان الخيرية/ اليمن.
3 ـ مؤسسة الرحمة الخيرية/ اليمن.
4 ـ مجلس شورى ثوار بني غازي/ ليبيا.
5 ـ مركز السرايا للإعلام/ ليبيا.
6 ـ وكالة بشرى الإخبارية/ ليبيا.
7 ـ كتيبة راف الله السحاتي/ ليبيا.
8 ـ قناة نبأ/ ليبيا.
9 ـ مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام/ ليبيا.

ـ ثانيا: الأفراد

1 ـ خالد سعيد فضل راشد البوعينين/ قطري الجنسية.
2 ـ شقر جمعة خميس الشهواني/ قطري الجنسية.
3ـ صالح أحمد الغانم/ قطري الجنسية.
4 ـ حامد حمد حامد العلي/ كويتي الجنسية.
5 ـ عبدالله محمد علي اليزيدي/ يمني الجنسية.
6 ـ أحمد علي أحمد برعود/ يمني الجنسية.
7 ـ محمد بكر الدباء/ يمني الجنسية.
8 ـ الساعدي عبدالله إبراهيم بوخزيم/ ليبي الجنسية.
9 ـ أحمد عبد الجليل الحسناوي/ ليبي الجنسية.

وذكر البيان الصادر عن الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب أن النشاطات الإرهابية لهذه الكيانات والأفراد ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بالسلطات القطرية، ومن ذلك أن الأشخاص القطريين الثلاثة والشخص الكويتي المدرجون في القائمة لهم نشاط في حملات جمع الأموال لدعم جبهة النصرة وغيرها من الميليشيات الإرهابية في سورية.

وأشار البيان إلى أن ثلاثة يمنيين و3 منظمات في اليمن ساهموا في دعم تنظيم القاعدة والقيام بأعمال نيابة عنها اعتمادا على دعم كبير من مؤسسات قطرية خيرية مصنفة إرهابيا لدى الدول الأربع، كما أن الشخصين الليبيين والمنظمات الإرهابية الست مرتبطون بمجموعات إرهابية في ليبيا تلقت دعما جوهريا وماليا من السلطات القطرية للعب دور فاعل في نشر الفوضى والخراب في ليبيا رغم القلق الدولي الشديد من التأثير المدمر لهذه الممارسات.

وذكر البيان «ومع ملاحظة أن السلطات القطرية سبق وأن وقعت مذكرة تفاهم لوقف تمويل الإرهاب مع الولايات المتحدة الأميركية، ثم أعلنت تعديلا في قانونها لمكافحة الإرهاب، فإن الدول الأربع ترى أن هذه الخطوة وإن كانت خضوعا للمطالب الحازمة بمواجهة الإرهاب وتندرج ضمن الخطوات المنتظرة لعودة السلطات القطرية إلى المسار الصحيح، إلا أنها غير كافية».

وأضاف البيان «القانون القطري الصادر عام 2014 لم يسفر عن مكافحة التطرف والإرهاب وخطاب الكراهية والتوقف عن دعم واحتضان الأفراد والجامعات المتطرفة والإرهابية بل اتسع نطاق وجودهم ونشاطهم في الدوحة وانطلاقا منها، كما أن للسلطات القطرية تاريخ طويل في نقض كل الاتفاقات والالتزامات القانونية الملزمة والموقعة وآخرها اتفاق الرياض عام 2013 والاتفاق التكميلي عام 2014 واستمرارها في احتضان الإرهابيين وتمويل العمليات الإرهابية وترويجها لخطاب الكراهية والتطرف.

وأكدت الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب أن الخطوة العملية المرتقبة هي التحرك العاجل من السلطات القطرية في اتخاذ الخطوات القانونية والعملية في ملاحقة الأفراد والكيانات الإرهابية والمتطرفة خاصة الواردة في هذه القائمة والسابقة المعلنة في 8 يونيو 2017، لتأكيد مصداقية جديتها في نبذ الإرهاب والتطرف والانخراط ضمن المجتمع الدولي المحارب للإرهاب بصرامة ووضوح.

وأوضح البيان أنه لضمان ذلك ستقوم الدول الأربع مع شركائها الدوليين بمراقبة مدى التزام السلطات القطرية بعدم احتضان الإرهابيين ودعم وتمويل الإرهاب والانقطاع عن الترويج لخطاب التطرف والكراهية واحتضان وتمويل المتطرفين داخل قطر وخارجها، كما أكدت الدول الأربع استمرار إجراءاتها الحالية وما يستجد عليها إلى أن تلتزم السلطات القطرية بتنفيذ المطالب العادلة كاملة التي تضمن التصدي للإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

في المقابل، قال وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد بن محمد العطية، إن خطوة رفع الحصار المفروض من دول عربية على بلاده منذ أكثر من شهر ونصف، يجب أن تسبق أي حوار.

وتابع في مقابلة أجرتها قناة «روسيا اليوم» الروسية مع العطية، نشرت تفاصيلها وكالة الأنباء القطرية امس أنه «في حال تأخرت هذه الدول (المحاصرة لقطر) في رفع الحصار فإن قطر ستضطر للجوء للإجراءات القانونية الدولية المتاحة لرفعه».

واستبعد العطية إمكانية نقل قاعدة «العديد» الأميركية من بلاده، كما نفى أن يكون «تسريع إرسال قوات تركية لقطر جاء تحسبا لأي تصعيد عسكري ضد الدوحة».

وتابع: إن مناورات عسكرية مشتركة بين القوات القطرية والأميركية والتركية على وشك البدء في قطر.

ولفت إلى أن «دول الحصار عولت في تصعيدها، على تغريدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، متناسية أن الولايات المتحدة دولة مؤسسات ومن أهمها وزارة الخارجية التي دعمت بكل صراحة الموقف القطري».

وأكد أن «العلاقات القطرية ـ الأميركية متينة والتواجد العسكري التركي والأميركي في قطر لا يمثل مصدر حساسية إطلاقا».

وحول مشاركة قطر في التحالف العربي باليمن، والتي انتهت مع بدء الحصار على الدوحة في 5 يونيو الماضي، أوضح العطية أنه «مع اعتقادنا بأن الأزمة اليمنية كان بالإمكان حلها سياسيا دون إقصاء لأي طرف، إلا أن الدوحة شاركت انطلاقا من مبدأ انصر أخاك ظالما أو مظلوما».

وأكد أن «قطر تعترف أن الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وجماعة الحوثيين شكلوا تهديدا للسعودية».

وثمن العطية «كل ما قدمته إيران من تسهيلات ومساعدة للشعب القطري من خلال فتح مجالها الجوي وتوريد المواد الغذائية».

وأضاف العطية أن الدول التي قررت حصار قطر «فوجئت بأن ألوفا من مواطنيها يعملون ويدرسون ويقيمون في قطر، وتضرروا جميعا».

المرابطون يواصلون الصلاة خارج الأقصى

الاحتلال يزيل «البوابات».. والفلسطينيون يطالبون بإنهاء كل التعديات

جنود الاحتلال يزيلون البوابات الالكترونية التي نصبت عند مداخل الاقصى المبارك (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: اتهمت مرجعيات وقيادات إسلامية وفلسطينية سلطات الاحتلال بالالتفاف على الضغوط الدولية والشعبية، بإعلانها إزالة بوابات الكشف الإلكتروني عن المعادن، التي وضعتها عند مداخل المسجد الأقصى المبارك، وطالبتها بإزالة كل الإجراءات التي اتخذتها منذ 14 الجاري، وإعادة الوضع الى ما كان عليه سابقا.

وكانت الحكومة الأمنية المصغرة «الكابينيت»، برئاسة بنيامين نتنياهو قررت إزالة أجهزة الكشف عن المعادن صباح أمس بعد اجتماع استغرق ساعات، على أمل امتصاص الغضب الفلسطيني الذي تحول الى مواجهات دامية هي الأعنف منذ سنوات، أسفرت عن استشهاد عدة فلسطينيين ومقتل مستوطنين.

وذكرت في بيان أن إسرائيل قررت أن تأخذ بتوصية أجهزة الأمن وأن تستعيض عن أجهزة الكشف عن المعادن بوسائل «فحص ذكية».

وعلى الفور بدأ عمال البلدية الاسرائيلية بتركيب عوارض معدنية في بعض الشوارع الضيقة المحيطة بالحرم القدسي من أجل وضع كاميرات مراقبة. وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية إن هناك خططا لشراء أنظمة كاميرات مراقبة متقدمة.

وأضاف بيان مجلس الوزراء أنه تقرر تخصيص ما يصل إلى 100 مليون شيكل لشراء المعدات ونشر المزيد من أفراد الشرطة خلال الشهور الستة المقبلة.

ورفض رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله وكبار علماء الدين الذين يشرفون على مجمع الأقصى الإجراءات الإسرائيلية الجديدة وطالبوا بإزالتها كلها.

وقال الحمد الله: «ندين كل الإجراءات الإسرائيلية التي تسلب شعبنا الحق في أداء عباداته ونؤكد على رفض كل المعيقات التي تحول دون حرية العبادة التي نصت عليها المواثيق الدولية والشرائع السماوية» مطالبا بعودة الوضع إلى ما كان عليه قبل 14 يوليو.

من جهته، حذر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من ان إسرائيل ستدفع ثمن خلاف على إجراءات الأمن التي فرضتها عند مدخل المسجد الأقصى في القدس، ودعا المسلمين الى زيارة القدس وحماية المقدسات.

ورفضا لمحاولة الالتفاف الإسرائيلية، ولليوم التاسع على التوالي أدى المقدسيون المرابطون في القدس الصلوات أمس في أقرب نقاط للمسجد الأقصى وقرب أسواره. وأقيمت صلاة الظهر في أسفل شارع باب الأسباط، وأخرى داخل باب الأسباط من أمام المسجد المبارك وأمام باب المجلس، وذلك وسط انتشار واسع لشرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وقال رئيس مجلس الأوقاف الفلسطيني عبدالعظيم سلهب ان المرجعيات الدينية لافت مديرية الأوقاف الإسلامية بالقدس وطواقمها الفنية «بتقديم تقرير أولي عن الحالة داخل المسجد الأقصى المبارك وخارجه للوقوف على ما تم من عدوان داخل وخارج المسجد الأقصى المبارك ونؤكد ضرورة إزالتها».

وقال مفتي القدس محمد حسين: «على ضوء هذا التقرير سيكون اتخاذ الموقف المناسب».

وجددت المرجعيات رفضها التام لكل إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية منذ يوم 14 يوليو. وأكدت ضرورة فتح جميع أبواب المسجد الأقصى لجميع المصلين من دون استثناء وبحرية تامة.

من جهته، أعلن الشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، أن المقدسيين سيستمرون في أداء صلواتهم خارج المسجد الأقصى.

وأضاف في مؤتمر صحافي: «سنستمر بالصلاة، كما كنا أمس وأول من أمس». وأضاف: «أي قرار فيما يخص الدخول إلى المسجد، سيكون بالتشاور مع الجميع». واعلن أن «المرجعيات الإسلامية» في المدينة، قررت عدم دخول المصلين إلى المسجد الأقصى، حتى تلقي تقرير من دائرة الأوقاف الإسلامية، عن حالة المسجد.

ويأتي كذلك في أعقاب وصول جيسون غرينبلات، مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى اسرائيل لإجراء محادثات بشأن الأزمة فيما حذر من التصعيد.

من جهته، أكد مبعوث الامم المتحدة الى الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف بعد اجتماع لمجلس الأمن الدولي انه «من الأهمية بمكان التوصل الى حل للازمة بحلول يوم الجمعة هذا الاسبوع».

وتابع ان «المخاطر على الأرض ستتصاعد إذا كانت هناك صلاة جمعة أخرى من دون حل الأزمة الحالية»، محذرا من اتساع دائرة العنف «لتتجاوز الشرق الأوسط».

محادثات سرية برعاية أميركية و«تفاهمات حول الأقصى» أنهت التوتر بين إسرائيل والأردن

عواصم ـ وكالات: كشف السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان لأعضاء كنيست إسرائيليين أمس أن محادثات «سرية» بين الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن ساهمت في نزع فتيل التوتر في وضع «كان من الممكن أن يسوء بشدة» وذلك على خلفية مقتل أردنيين اثنين داخل السفارة الإسرائيلية في عمان. وأفضت المحادثات عن عودة العاملين في السفارة الإسرائيلية في عمان ومن بينهم حارس الأمن الذي قتل الأردنيين بعد قيام احدهما بطعنه بمفك إثر مشادة. وكان الأردن يريد استجواب الحارس الذي تعرض لإصابة طفيفة لكن إسرائيل قالت إن لديه حصانة ديبلوماسية وينبغي أن يعود حيث استقبله رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وقد أفاد مصدر حكومي أردني وكالة فرانس برس بأن عمان سمحت للديبلوماسي الإسرائيلي الذي قتل الأردنيين بالمغادرة الى إسرائيل بعد استجوابه والتوصل مع حكومته الى «تفاهمات حول الأقصى». وقال المصدر «سمح للديبلوماسي بالمغادرة الى بلده بعد سماع أقواله حول الحادث الذي وقع في سفارة إسرائيل في عمان، و«الوصول إلى تفاهمات مع الحكومة الإسرائيلية تتعلق بالوضع في القدس والمسجد الأقصى».

تتضمن وقف إطلاق النار وتنظيم انتخابات في أقرب وقت

ماكرون يرسم «خارطة طريق» لحفتر والسراج

باريس ـ وكالات: في اتفاق وصف بأنه الأساس لخارطة طريق تنهي النزاع الليبي، اتفق رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فائز السراج والقائد العسكري للجيش الليبي المشير خليفة حفتر على خطة لحل الأزمة في بلدهما وعلى وقف مشروط لإطلاق النار وأكدا التزامهما بذلك.

جاء ذلك في بيان مشترك عقب اللقاء الذي جمعهما برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في مدينة لاسيل سان كلو وبحضور المبعوث الأممي الخاص الى ليبيا غسان سلامة.

واشار البيان الى الاتفاق على عشرة مبادئ أساسية للمضي قدما في عملية المصالحة الوطنية أهمها وقف اطلاق النار وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في اقرب وقت ممكن لبناء دولة مدنية ديموقراطية وذات سيادة تحترم القانون.

وقال الطرفان في البيان ان حل الأزمة الليبية لا يمكن ان يكون إلا سياسيا يمر عبر مصالحة وطنية تجمع بين جميع الليبيين وعبر العودة الآمنة للنازحين وتطبيق المادة 34 بخصوص الترتيبات الأمنية من الاتفاق السياسي الليبي.

وأكدا التزامهما بوقف أطلاق النار وتفادي اللجوء إلى القوة المسلحة في جميع المسائل الخارجة عن نطاق مكافحة الإرهاب.

وتعهد الجانبان بالسعي لبناء دولة مدنية ديموقراطية ذات سيادة تحترم القانون وتضمن فصل السلطات والتداول السلمي للسلطة وتتمتع بمؤسسات وطنية موحدة، كما أعربا عن تصميمهما على تفعيل الاتفاق السياسي الموقع في عام 2015 وعلى مواصلة الحوار السياسي استكمالا للقاء ابوظبي الذي عقد في مايو 2017.

وشددا على ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لإدماج المقاتلين الراغبين في الانضمام الى القوات النظامية داعيين الى سرعة نزح السلاح وتسريح المقاتلين الآخرين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

وقرر الطرفان العمل على إعداد خارطة طريق للأمن والدفاع عن الأراضي الليبية بهدف التصدي للتهديدات التي تواجه البلاد بجميع أشكالها.

وقالت «الإليزية»، في بيانها، إن الأهداف الأساسية لإدارة ماكرون في ليبيا هي «إعادة الاستقرار الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، ووضع حد للهجرة غير الشرعية من السواحل الليبية».

وأوضح ان «المبادرة الفرنسية للاستقرار في ليبيا لن تتم إلا بموافقة الفرقاء هناك على وقف إطلاق النار كبادرة أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة». كما لفتت «الإليزية» إلى أن فرنسا ستعمل على «ضمان تأسيس جيش ليبي موحد تحت قيادة مدنية».

صعّد هجومه على وزير العدل وجدد التذكير بقضية إيميلات كلينتون

ترامب يدرس «العقوبات الجديدة» على روسيا

عواصم ـ وكالات: استبق الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تصويت مجلس النواب على تشديد العقوبات على روسيا أمس بالاشارة الى أنه يدرس هذه العقوبات، فيما يبدو انه استعداد لمعركة جديدة مع المشرعين الاميركيين.

وقالت سارة ساندرز المتحدثة باسم البيت الأبيض إن الرئيس ترامب سيبحث ما إذا كان فرض عقوبات أشد على روسيا سيكون «الخيار الأفضل» للشعب الأميركي.

واضافت في افادة للصحافيين عند سؤالها بشأن ما إذا كان ترامب سيدعم تشديد العقوبات المفروضة على روسيا «سيدرس هذا التشريع وسيرى شكل الناتج النهائي».

جاء ذلك قبل تصويت مجلس النواب على فرض عقوبات جديدة على روسيا ما يثير الغضب في موسكو وايضا في اوروبا اذ يتيح فرض عقوبات على مؤسسات اوروبية في قطاع الطاقة. وبعد التصويت المتوقع ان يأتي «ساحقا»، يعود النص الى مجلس الشيوخ لاقراره بشكل نهائي على الارجح قبل عطلة الصيف في اواسط أغسطس. كما نص مشروع القانون على آلية غير مسبوقة تثير غضب البيت الابيض اذ تمنح النواب الحق بالتدخل في حال قرر الرئيس ترامب تعليق العقوبات المفروضة حاليا على روسيا. في السياق ذاته، هاجم الرئيس المحاصر من عدة جهات وزير العدل المعين من قبله جيف سيشنز، مجددا أمس معتبرا أنه «ضعيف جدا» في متابعة التسريبات الاستخباراتية. واتهمه بالفشل في ملاحقة المرشحة الديموقراطية الخاسرة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة هيلاري كلينتون في قضية بريدها الالكتروني.

وغرد ترامب عبر حسابه على «تويتر» قائلا ان «موقف المدعي العام جيف سيشنز حيال جرائم هيلاري كلينتون ضعيف جدا» وسأل «لماذا لا تقوم اللجان والمحققون وبالطبع وزير العدل المحاصر بالمشكلات، بالتحقيق في جرائم هيلاري الملتوية والعلاقات مع روسيا». في غضون ذلك، قال متحدث باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس إن المصرفي البارز الذي اجتمع مع جاريد كوشنر صهر الرئيس الأميركي لم يفعل ذلك بناء على تعليمات من الكرملين. وذلك بعد ان استجوبت لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ كوشنر بشأن اتصالاته بالروس في إطار تحقيق في تدخل محتمل للكرملين في الانتخابات الرئاسية العام الماضي.

وقال كوشنر إنه اجتمع مع سيرغي غوركوف رئيس فنيش إكونوم بنك الحكومي الروسي يوم 13 ديسمبر، غير ان ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين رد بأن غوركوف كان في الولايات المتحدة في إطار جولة ترويجية واجتمع مع ممثلين لجهات أميركية في إطار عمله.